خفض القوات الروسية: نقاط على الحروف

■ حميدي العبدالله

منذ صدور قرار الرئيس الروسي بخفض عديد القوات الجوية العاملة في سورية، لم ينقطع سيل التحليلات والتكهنات حول أسباب وأهداف هذه الخطوة، وفي هذا التوقيت بالذات. وعلى الرغم من أنّ البيانات الرئاسية، الروسية والسورية، كانت واضحة ومحدّدة ودقيقة، لكنّ ذلك لم يحُل دون صدور تحليلات تشير إلى تغيير في الموقف الروسي في سورية، بل أنّ البعض ذهب أبعد من ذلك وتحدث عن صفقة روسية ـ أميركية، على حساب الدولة السورية، وربما على حساب المعارضة لتحفيز الحل السياسي وإنجاح التفاهمات الروسية – الأميركية ووضع تفاهمات فيينا موضع التطبيق عبر تسريع مسار جنيف وتسريع تنفيذ المراحل التي أشار إليها قرار مجلس الأمن الدولي الذي يحمل الرقم 2254.

أمام هذه التحليلات والتوقعات، التي بعضها كان مغرضاً ويهدف إلى زرع البلبلة وإرباك الحملة السورية– الروسية لاستكمال معركة مكافحة الإرهاب، عمدت الحكومتان السورية والروسية إلى الإعلان عن مواقف وضعت النقاط على الحروف، وقطعت الطريق على التحليلات والتأويلات التي ذهبت بعيداً في تحديد مرامي وأهداف الخطوة الروسية.

رئيس الديوان الرئاسي الروسي يوري إيفانوف أعلن بعبارة صريحة وواضحة رداً على التشكيك باستمرار الالتزام الروسي في سورية، فقال حرفياً: «نحن لا نغادر سورية، بل نسحب فائض القوات والمعدات». ماذا قصد بذلك؟ معروف أنّ الوجود الروسي في سورية لا يعكس أهدافاً إمبريالية واستعمارية، أي لا تحتاج موسكو في سورية إلى وجود عسكري كبير لفرض إرادتها على الدولة والشعب السوريين على غرار ما تفعل الولايات وما فعلت في العراق وأفغانستان، الوجود العسكري الروسي في سورية هو من أجل مهمّة محدّدة، وهذا الوجود قبل صدور قرار الرئيس بوتين بسحب القوة الرئيسية، تشكّل على مرحلتين، المرحلة الأولى في 30 أيلول 2015، وهو الجزء المكرس لدعم الجيش السوري لمكافحة الإرهاب. والمرحلة الثانية بدأت بعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية وتلويح الغرب بمواجهة مع روسيا على خلفية دعم تركيا عضو حلف «ناتو»، أو الحديث عن تدخل عسكري برّي واسع في سورية وهو الجزء الذي يشمل القوات الاستراتيجية، وتحديداً القاذفات المتطورة.

اليوم بعد توصل الولايات المتحدة وروسيا إلى تفاهم لحلّ الأزمة في سورية، وتفاهم على وقف العمليات العسكرية وصمود وقف العمليات وعدم حصره بأجل زمني وتراجع الحديث عن عملية برية بقيادة الولايات المتحدة، لم تعد الظروف التي دفعت روسيا إلى إرسال قواتها الاستراتيجية قائمة، وطالما أنّ روسيا ليس لديها مطامع وأهداف استعمارية في سورية، فبديهي أن تسحب الفائض من قواتها بعد انخفاض الطلعات الجوية نحو الثلثين بعد دخول وقف العمليات حيز التنفيذ، وليس من الحكمة في هذه الحالة أن يستمر تكديس هذه القوات في قاعدة حميميم وتحمُّل أعبائها المادية لآجال غير معروفة، لذلك تمّ سحب جزء من القوات الذي جاء في المرحلة الثانية، وحتى ليس كله، لأنّ صواريخ (أس 400) لا تزال موجودة في مواقعها.

نائب وزير الدفاع الروسي، أكد، بدوره، أنّ الطائرات الروسية سوف تواصل توجيه الضربات للإرهابيين في سورية، ولم يكن ذلك مجرد كلام، بل شنّت الطائرات الروسية أكثر من عشرين غارة في اليوم الذي بدأت فيه بسحب القوات الرئيسية ضدّ مواقع «داعش».

هكذا وضعت روسيا النقاط على الحروف.

لو كان بوتين يريد الضغط على الأسد

- يريد الكثيرون ربط القرار الروسي بتموضع جديد في الحرب السورية أراد الرئيس الروسي تسميته، سياسياً، بالانسحاب بفرضية ضغط روسي على الرئيس السوري.
- وقت الضغط والمساومة قبل تقديم الإنجاز وليس بعده، هذه ألف باء التفاوض والروس أساتذة فن التفاوض.
- عندما يقول الرئيس الروسي إنّ المهمة أنجزت فهو أنجزها فعلاً والقرارات الأممية ومصير «النصرة» وفرز المعارضة عبرالهدنة وإغلاق حدود تركيا هي أهداف العملية.
- لو أراد الرئيس الروسي مطلباً معيناً لربط بينه وبين دخوله الحرب قبل الدخول وتحقيق المكاسب التي جنتها سورية وليس أن يأتي ويفعل ويقول أنسحب حزيناً.
- حقق الروس المهمة المتفق عليها مع سورية وهي وضع سقوف وضوابط للعملية السياسية التي تعيد سورية إلى المجتمع الدولي، كشرط لمشاركتها، ومعها روسيا، في تخليص العالم من الإرهاب.
- لكي يجبر الروس الغرب على الحلّ الذي يريدونه مع سورية يهدّدون بالعودة إلى المواجهة.
- بوتين ينسحب كي يقول حل كما نريد أنا والأسد أو عودة الحرب وسيكون الأسد وحده لكن معه كل ما يلزم ليريكم ما يستطيع. فاختاروا لأنني منسحب.

«التعليق السياسي»

أزمة حماس في إخوانيتها...

■ د. رفعت سيد أحمد

عندما كانت حماس في الانتفاضة الأولى عام 1987 والثانية عام 2000 تنطلق من الهمّ الفلسطيني وتقدم الشهداء والأسرى بالآلاف، كانت تمثل إضافة كبرى للقضية الفلسطينية، أما عندما تحولت إلى حركة إخوانية ذات أجندة إخوانية تبحث عن الحكم والتنظيم الدولي، أكثر من بحثها عن أجندة فلسطينية تحرُّرية، حتى في ذروة لحظات الصدام الدامي مع العدو الصهيوني، خسرت الحركة وخسرت فلسطين الكثير جداً. وبالنسبة إلى خسارة القضية من الانقسام الفلسطيني فقد تجلت في نواح عديدة أبرزها زيادة معاناة الشعب الفلسطيني، على مستوى النضال الوطني وعلى مستوى الحياة وحرية التنقل والحركة، وفي المقابل كسبت «إسرائيل» الكثير الكثير وازدادت قوة على المستوى العسكري، وزاد الاستيطان حتى وصل عدد من زرعتهم «إسرائيل» في الضفة فقط في سنوات أوسلو وسنوات الانقسام الفلسطيني إلى ما يقارب 700 ألف مستوطن.

إنّ الانقسام الذي يفتّت الجسد الفلسطيني أسقط تماماً خيار المقاومة ورفع نسبة التنافس البائس على السلطة بين الفرقاء الفلسطينيين، خاصة بين «فتح» و«حماس».

«حماس» مثلها مثل «الإخوان» وأي جماعة تحمل فكراً متطرفاً، هي جماعة منغلقة على نفسها وتعتبر أنها أفضل من الآخرين وأنّ رأيها هو الأصوب، بغضّ النظر عن مدى صحته أو عدمها، فهذا النوع من الفكر المتطرف لا ينظر إلى أفكاره على أنها خاطئة، بل إنه ينظر إلى الآخرين نظرة فيها قدر من الدونية والاحتقار وعدم الثقة، طالما أنهم لا يتفقون معه في الرأي. وفي ضوء هذه الخصائص، نجد أنّ هذه الجماعات المتطرفة تسعى إلى تحقيق مصالحها بأي شكل كان حتى وإن كان ذلك على حساب تقسيم الوطن نفسه، وهذا ما حدث مع حركة «حماس» و«الإخوان المسلمين»، فحماس فضّلت، مع قيادات السلطة الفلسطينية التي جاءت بعد اتفاق «أوسلو» البائس الانقسام الفلسطيني بل إنها تصرّ عليه لأنها تحاول إفشال المفاوضات الفلسطينية ـ الفلسطينية لتحقيق نوع من الوئام الوطني بنفس الطريقة التي سعى بها الإخوان المسلمون إلى تقسيم مصر إلى فرق متناحرة وتفكيك أجهزة الدولة (كالقضاء والإعلام والشرطة والجيش).

بعد اندلاع ما سمي، زيفاً، بثورات الربيع العربي ،ارتضت حماس أن تكون مجرد ورقة في يد جماعة الإخوان المسلمين، في إطار سعيها إلى ضمان الدعم الأميركي لحكمها في مصر، ولم يكن غريباً استقبال الإخوان، عندما كانوا في الحكم، عشرات من رجال السياسة والمخابرات الأمركيين وتعهدهم بالاعتراف بـ«كامب دايفيد» وبكبح جماح المقاومين في فلسطين وحفاظهم على أمن «إسرائيل»، بل وإرسال محمد مرسي برسالته الشهيرة إلى الرئيس «الإسرائيلي»، الذي نعته «بالصديق»، للتهنئة وتجديد تعهده بالسلام مع الصهاينة الذين كان يلعنهم بالأمس القريب عندما كان خارج السلطة.

ازدادت علاقة حماس بالإخوان ترابطاً بعد ثورة كانون الثاني، وفي المقابل زاد الحديث عن هدنة طويلة بين الكيان الصيوني وحماس عبر وساطة إخوانية وقطرية، ولكنّ ثورة 30 حزيران أفشلت المخطط الذي كانت تعدّه كل من تركيا وقطر وواشنطن مع تل أبيب والإخوان وكانت غزة بشعبها العظيم الضحية الأولى.

ويوماً بعد يوم، تنكشف لنا أسرار جديدة عن خالد مشعل، وبعض القادة السياسيين لحماس من العاملين في الخارج بشكل أساسي، تكشف لنا كيف كانوا إخوانا أكثر مما كانوا فلسطينيين، وقبل أيام نشرت الصحافة «الإسرائيلية» مقالاً حمل عنوان «خالد مشعل منع عملية نوعية خطيرة ضدّ إسرائيل أثناء العدوان على غزة» (التي سمتها إسرائيل الجرف الصامد). وبحسب معلومات مخابراتية مهمّة نشرها بعض الصحافيين أمثال جاكي حوجي، فإنّ خالد مشعل تدخل شخصياً لمنع هذه العملية التي كانت ستؤدي إلى أسر وقتل عشرات الجنود الصهاينة، والتوتر الذي طرأ عام 2014 بين القيادة السياسية في الخارج وبين الجناح العسكري ما زالت ترسم إلى يومنا هذا معالم موازين القوى في صفوف حركة حماس. ولم ينته الأمر مع انتهاء الحرب، بل ما زالت مستمرة إلى اليوم، فالذراع العسكري وعلى رأسه الرجل ذو السبعة أرواح محمد الضيف، يتهمون القيادة السياسية بأنها قيدت أيديهم ومنعتهم من تحقيق إنجاز تاريخي كان من شأنه أن يُنهي معاناة أصحابهم من الأسرى المعتقلين في «إسرائيل» وإزالة الشعور بالذلّ الذي يرافق الجناح العسكري منذ سنوات طويلة إثر سلسلة من الهزائم العسكرية أمام «إسرائيل». لقد أنقذ مشعل «إسرائيل»... لماذا؟ لأنه ساعة فكر في تأجيل هذة العملية الفدائية كان إخوانياً ولم يكن فلسطينياً...

تعيش حركة حماس أزمة من الداخل والخارج، في الداخل تتمنى تأييد الشارع ومساعدة السلطة الفلسطينية التي تدير لها ظهرها وتتمنى زوالها، وفي الخارج تبحث عن حل، منذ اندلاع المؤامرة المسلحة على الدولة السورية والتي أسماها ولا يزال بعض إعلامنا للأسف يسميها «ثورة». طُلب من حماس أن تُبدي تأييدها تجاه أحد الأطراف المتخاصمة، فاختارت أن تدير ظهرها لدمشق التي قدمت لها الغطاء لسنوات طويلة ودعمتها بالسلاح والمال والسياسة بل وبإقامة كافة قياداتها المؤثرة فوق الأرض السورية وبحماية كاملة وقوية من نظامها الوطني الحاكم، نظام الرئيس بشار الأسد وولت وجهها وبأوامر من التنظيم الدولي للإخوان شطر خصومها، وعلى رأسهم إمارة قطر، وتركيا وواشنطن، وقد أكد بعض قيادات حماس في الخارج على طبيعته الإخوانية بسلوكه الانتهازي وبعدم الوفاء وردّ الجميل للدولة السورية التي احتضنت الحركة وقياداتها لأكثر من ثلاثين عاماً.

خلاصة الأمر، وبعد طول متابعة لفكر ونشاط حركة حماس، نجد أنها انقسمت إلى (حماسين) وأنّ هذا الانقسام سيزداد خلال المرحلة المقبلة، أولهما «حماس الخارج» بقيادة خالد مشعل والتي أعطت ولا تزال الأولوية لانتمائها الإخواني على حساب انتماءها لفلسطين، و«حماس الداخل» التي بحكم مرارة الواقع وقسوته أعطت لفلسطين الأولوية قبل الأخونة... بالتأكيد هذه لم ولن تكون قسمة نهائية وفاصلة حيث نجد بها تداخلاً، فبعض قيادات وأفراد الداخل يعلّون من انتماءهم الإخواني على حساب فلسطين، وبعض عناصر الخارج يقدمون فلسطين على الإخوان ومشروعهم الذى انهار وسقط.

إنّ هذا الانقسام هو الذي أودى بحماس ووضعها في حالة تفكك وصراع داخلي شديد، وأدى بها إلى هذه الحالة الصعبة في طريقة تعاطيها مع الواقع السياسي العربي والفلسطيني، وطالما هو مستمر فإنّ الكثير من المشكلات ستواجهها إلى أن يحسم الأمر وتتحول نهائياً إلى حركة مقاومة فلسطينية فقط ويسقط وبوضوح كامل وقاطع، مشروعها الإخواني الخارجي، خاصة شقه القائم على نهم الوصول إلى السلطة في مصر مجدّداً وبأي ثمن حتى لو كان التعاون مع مخابرات تركيا وقطر ومن ثم «إسرائيل»، وهو مسار ثبت فشله وأثر سلباً عليها وسيظلّ، للأسف الشديد، مؤثراً...

الحل الأمني «الإسرائيلي» ولعبة «الغمّيضة» الفلسطينية

■ رامز مصطفى

وجبة معلومات سياسية تتعلق باتصالات واجتماعات ومفاوضات بين الجانبين الفلسطيني و«الإسرائيلي»، تقدّمها الصحافة العبرية، وجديد هذه الوجبات ما كشفته صحيفة «هآرتس» العبرية، عن لقاءات واجتماعات جمعت مسؤولين فلسطينيين و«إسرائيليين»، في شباط الماضي، حضرها عن الجانب الفلسطيني حسين الشيخ مسؤول الارتباط للشؤون المدنية وماجد فرج رئيس المخابرات وزياد هب الريح رئيس الأمن الوقائي. وعن الجانب «الإسرائيلي»، الجنرال يوآف مردخاي منسق شؤون المناطق وروني نوما قائد الجبهة الوسطى، وبرعاية وإحاطة من المنسّق الأمني الأميركي الجنرال بيرد رودشهايم. وتلخصت المفاوضات حول مبادرة حملها الجانب «الإسرائيلي» إلى الجانب الفلسطيني، بالآتي:

1 ـ وقف شبه تامّ لاقتحامات الجيش «الإسرائيلي» للمنطقة «A»، ما عدا حالات الطوارئ المسمّاة «القنبلة الموقوتة»، حيث تحتفظ «إسرائيل» لنفسها بـ«حقّ» العمل في تلك المنطقة، ليس من خلال قائد اللواء في المنطقة، بل بأمر قائد المنطقة، أو من هو أعلى رتبة.

2 ـ وكاختبار لحسن النوايا والسلوك الفلسطينيين، يبدأ تطبيق تلك الخطوة في مدينتي رام الله وأريحا. وإذا نجح النموذج الأول وأفضى إلى نتائج «إيجابية» واستتبَّ الوضع الأمني، يعمد «الجيش الإسرائيلي» إلى تقليص نشاطاته في مدن أخرى.

3 ـ مطالبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالعمل على تقديم معلومات استخباراتية للجانب «الإسرائيلي» عن جهات إرهابية تعمل في المنطقة «A»، والعمل بحزم على وقف كلّ أشكال وأعمال التحريض.

وإنْ كانت جولة المفاوضات هذه لم تصل إلى النتيجة المرجوة «إسرائيلياً»، بسبب ما أسموه رفض رئيس السلطة السيد محمود عباس، بعد أن عُرض الاقتراح «الإسرائيلي» عليه، ومطالبته مغادرة قوات الاحتلال بشكل كامل دون العودة إليها، إلا أنّ الجانب «الإسرائيلي» لا يزال يأمل بحلحلة الأمر بالرهان على تدخلات دولية، أميركية تحديداً، وإقناع أبو مازن بالقبول من خلال تأثير بعض من حضر اللقاءات من الجانب الفلسطيني، خصوصاً أنّ ما سرّبته الصحيفة العبرية حول هذه اللقاءات والدوافع «الإسرائيلية» التي تقف وراءها هي صحيحة، حيث يُجمع قادة الأجهزة الأمنية وحتى قادة الجيش، على أنّ تهديدات السلطة بوقف التنسيق الأمني على خلفية الممارسات الإجرامية التي يرتكبها الاحتلال بحقّ شباب وشابات الانتفاضة، هي تهديدات تتصاعد لتتحوّل من التلويح بها إلى تنفيذها مع استمرار تلك السياسات والممارسات، وهذا ما سيُلحق أفدح الضرر بالكيان جراء وقف التنسيق الأمني، على عكس ما يهوّلون به لجهة أنّ المتضرّرين هم الفلسطينيون وليس «الإسرائيليين».

هذا من جهة، ومن جهة ثانية محاولة لقطع الطريق على أي مبادرات دولية بخصوص تحريك المفاوضات من أجل إنجاز تسوية سياسية، على غرار المبادرة الفرنسية سيّئة الصيت. لذلك سارع الجنرالان يوآف مردخاي وروني نوما إلى تقديم مقترح لكلّ من وزير الدفاع جيش الاحتلال موشي يعالون ورئيس أركانه غادي آيزنكوت، اللذين أطلعا نتنياهو على المبادرة ومضمونها، موافقاً بدوره عليها.

المبادرة «الإسرائيلية» من المؤكد أنها تأتي في سياق تلمّس قادة الكيان الآثار والتداعيات التي تركتها الانتفاضة منذ ما يزيد عن الخمسة أشهر، وبالتالي التداعيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي يعيشها الكيان «الإسرائيلي» بكلّ قطاعاته وأطيافه وألوانه، دفعت إلى حمل تلك المبادرة على عجل من الجانب «الإسرائيلي»، وهي تعيد إلى الأذهان مرحلة ماضية تزيد عن العقدين، أيّ ما قبل التوقيع على اتفاقات «أوسلو» عام 1993، عندما طرح إسحاق رابين على منظمة التحرير ورئيسها الراحل أبو عمار «غزة ـ أريحا أولاً»، ما يوحي بشكل جليّ بأنّ نتنياهو يريد القول للسلطة إنّ مقاربة جديدة لـ«أوسلو» على أساس أمني، قد آن أوانها.

وفي الختام، نسأل: إلى متى ستبقى السلطة الفلسطينية تمارس لعبة «الغمّيضة» مع الشعب الفلسطيني وفصائله ونخبه، وإبقائهم أسيري ما تقدّمه لهم الصحافة العبرية من معلومات، ثبُتَ في سياق التجارب السابقة أنها صحيحة، نقولها بشكل مؤسف، ونحن ندرك أنّ الهدف من وراء هذه التسريبات التي تتعمّدها الصحافة «الإسرائيلية»، هو دقّ الأسافين بين السلطة وناسها، الذين فقدوا إلى حدّ كبير الثقة بقيادتهم؟

أما السؤال الثاني فهو: إلى متى ستظلّ السلطة الفلسطينية فاقدة لإرادة تنفيذ ما تقرّره المؤسسات الوطنية الفلسطينية من قرارات تتعلق بوقف التنسيق الأمني، وإغلاق أبواب التفاوض واللقاءات والاتصالات، والمساهمة في تقطيع الوقت الذي يتعمّده الاحتلال، من دون المسّ بتوجهاته وسياسات الإجرامية بحقّ الشعب الفلسطيني.

«شمال سورية»... الأكراد والحرب من جانب واحد

■ عامر نعيم الياس*

«عودة نغمة تقسيم سورية إلى واجهة العمل السياسي المواكب والمروّج للاندفاعة الأخيرة لـ«النصرة» وحلفائها في شمال البلاد، يبدو أن الأكراد يحاولون اللعب على هذا الوتر والتحضير لمرحلة جديدة في سورية تمهّد بموجبه الأرضية لقيام كيان كرديّ في مراحل لاحقة من مراحل انفصال تدرّجي برع فيه الأكراد، ولنا في مثال العراق دليل على ذلك»... («البناء» بتاريخ 4 حزيران 2015).

لم يتأخر الوقت كثيراً، فالإعلان عن «إقليم شمال سورية» جاء تتويجاً لمؤتمر عقد تحت شعار «سورية الاتحادية ضمان العيش المشترك وأخوّة الشعب».

شهادات سكان الحسكة ومسيحييها بالتحديد عن التجاوزات التي ارتكبها الكرد بحقهم منذ عقود في المحافظة التي باتت إحدى «مقاطعات» ما يسمّى «غرب كردستان» أو «كردستان سورية» وفق الدعاية الإعلامية والتوجيه المعطى لكافة الصحف الغربية في تعاطيها مع الشأن الكردي السوري، لا تخفى على أحد. والمؤتمر الذي يحاول التغطية على «روج آفا» بما يسمى «شمال سورية»، ويحاول التغطية على الغالبية الكردية المتحكمة بالعباد هناك بشخص تركماني غير مدعوم تركياً ولكنه كاردٌ لسورية، أو حتى سريانيّ مغلوب على أمره بات خياره محصوراً بين جزية «داعش» ورايته السوداء، والخضوع القسري للإرادة الكردية والراية الصفراء، من دون أن نغفل هنا الإجماع الدولي غير المسبوق على مظلومية الكرد، والتزام أبناء أوجلان بتغيير الأولويات الكردية («البناء» 2 آذار 2015) «المخاوف الأميركية من البندقية الكردية وإمكانية الانقلاب على سياسات واشنطن، وحتى إحراج البيت الأبيض أمام تحفظات بوابة الأطلسي الشرقية، ستزول تدريجياً إذا ما تمّ السير في مشروع أوجلان لنقل البندقية من تركيا إلى شمال شرق سورية، مع إعطاء بعض الحقوق السياسية لأكراد تركيا الأقرب إلى حزب العمال».

«كردستان إلى الأمام» («البناء» 14 حزيران 2014)، لا أحد يريد الاعتراض عليها، هي لتخويف تركيا كما يراد الترويج له، لكن هل هذه هي الحقيقة؟ هل كل هذا التغاضي وتقسيم مناطق العمل العسكري الميداني في سورية بين واشنطن وموسكو من أجل تخويف تركيا؟! أليس ما جرى تتمةً للمشروع الكردي الذي بدأ يتبلور في سورية منذ كانون الثاني 2014 بما يسمّى مشروع «الإدارة الكردية الذاتية»؟ ماذا عن السيناريو الأميركي في شمال العراق؟ حتى أنه يتكرّر بالاسم ذاته، فنحن اليوم أمام سيناريو ثنائي القطبية أو حتى متعدّد الأقطاب في شمال سورية.

الحدود المتحرّكة وتحريك خطوط التماس، والتقدّم الكردي الموازي لتقدّم الجيش السوري بعد التدخل العسكري الروسي في المنطقة، كل ذلك يزيد من منسوب علامات الاستفهام. هل من الممكن أقل من نصف الكرد من مجموع الأكراد في سورية والذين يشكّلون في أحسن الأحوال 10 في المئة من السكان أن يسيطروا على مساحة أكبر من مساحة لبنان تمتدّ من شمال شرق سورية إلى شمال غربها، مسيطرين ضمناً على أكبر الحقول النفطية في سورية، وأكبر مساحات لزراعة القمح (رمز استقلالية القرار السوري)، فضلاً عن أكبر السدود وبالتالي المخزون المائي في سورية؟

هل نعود إلى التاريخ السوري لنرى المظلومية التي يتحدّث عنها الكرد؟ فهم المكوّن السوري الأكثر الذي سيطر على مراكز القرار الديني والسياسي في سورية، حتى أن غالبية رؤساء سورية من الكرد ابتداءً من محمد علي العابد الذي حكم من 1932 إلى 1936، و مروراً بحسني الزعيم الذي حكم من 20 آذار 1949 إلى 14 آب 1949، و ليس انتهاءً بفوزي السلو الذي حكم من 1950 وحتى استلام أديب الشيشكلي السلطة عملياً في 1953.

يضع الأكراد اليوم مشروع حلمهم وانفصالهم الاجتماعي العقائدي عن سورية مرحلة التنفيذ، سائرين على درب نظرائهم في العراق في لحظة احتضان دولي غير مسبوقة، وافتراق إقليمي لا يدير لهم بالاً في هذا التوقيت. فالوقت لاستخدامهم في المعركة، كما هم أنفسهم يراهنون على ورقة استخدامهم في الحرب على الإرهاب لابتزاز الجميع والقفز إلى الأمام، في مرحلة حرب طويلة تولّد ديناميكياتها الذاتية بانتظار من يضحك أخيراً.

* كاتب ومترجم سوري

عودة الدماء إلى الجريان في شرايين جسم تنظيم «القاعدة»

■ ميشيل حنا الحاج*

توقع الكثيرون أنّ الدكتور أيمن الظواهري، الزعيم الحالي لتنظيم القاعدة الأم، لن تكون له القدرة على قيادة ذاك التنظيم، الذي تولى قيادته بعد مقتل مؤسّسه أسامة بن لادن في غارة شنتها أجهزة المخابرات الأميركية، بالتعاون مع «المارينز» على مكان إقامته في باكستان.

وقدّر أولئك في حينه، احتمالات فشله لأسباب عديدة ومنها كون الظواهري لا يملك «الكاريزما» التي تمتع بها أسامة بن لادن، كما أنه لا يحظى بكمّ التأييد الذي كانت تمنحه جماعات طالبان لأسامة بن لادن نتيجة الصداقة الخاصة التي كانت تربطه بالملا عمر ـ أمير طالبان. كما أنّ سنّ أيمن الظواهري (وهو أكبر سناً من بن لادن بقرابة العشر سنوات) ما كان سيساعده على ممارسة أعمال قيادة التنظيم في ظلّ الجغرافيا الصعبة في أفغانستان التي اضطرت بن لادن إلى الانتقال منها للإقامة في باكستان ما يسّر إمكانية قتله، وهو، أي الانتقال، كان خطأ ارتكبه بن لادن، وبات من المتعذر على أيمن الظواهري أن يحذو حذوه بارتكاب خطأ مماثل.

أضف الى ذلك، أنّ وجود خليفة واضح لأسامة بن لادن، وكان رفيقه المقرب له، أي أيمن الظواهري، هو ما مكّن تنظيم القاعدة من البقاء حياً رغم ظروف الغزو الأميركي لأفغانستان، إذ حصل انتقال سلس للقيادة في التنظيم من بن لادن لأيمن الظواهري فور اغتيال بن لادن. أما أيمن الظواهري، فلم يبرز حتى الآن مرشحا لخلافته إذا ما أدت التطورات إلى مقتله، ما سيؤدي إلى احتمال تفكك القاعدة، وهو ما تعول عليه التقديرات الأميركية لتوجيه رصاصة الرحمة لذاك التنظيم بعد أن دخلت في حرب طويلة معه، وسعت إلى تفكيكه عن طريق تشجيع، أو غضّ النظر عن ظهور «الدولة الإسلامية»، كبديل له، نجح في استقطاب أكثر من ثلاثين تنظيماً ألغوا ولاءهم لتنظيم القاعدة وأعلنوا مبايعتهم لـ«داعش».

ويعزّز أهمية وجود خليفة للظواهري، التفكك الذي لحق بطالبان إثر وفاة أميرها الملا عمر دون تعيينه خليفة مرجحاً لخلافته في حالة وفاته. فالخلافات نتيجة عدم وجود خليفة واضح للملا عمر، قد دبت في صفوف طالبان، وهناك أمير لها اختارته مجموعة كبرى من الفصائل، لكن لم يوافق عليه الملا عمر ولا شقيقه، بل وانشقّ أحد ألوية طالبان ليشكل إمارة إسلامية تابعة لأبو بكر البغدادي وأسماها إمارة خراسان الإسلامية.

إلا أنه رغم كلّ هذه الظروف غير المواتية، والتي لم يكن أي منها في مصلحة الظواهري، استطاع هذا الطبيب أن يعالج بحكمة وسلاسة حالة ذاك التنظيم، وأن يتعامل بنجاح مع التطورات التي لم يكن أي منها في صالحه، ومنها ابتعاد بعض التنظيمات عن ولائها للقاعدة، إضافة إلى اشتداد العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان على مدى أربعة عشر عاماً، مع توجه إلى تمديد تواجدها هناك تحت مسميات مختلفة. فحافظ رغم كلّ الظروف الصعبة التي واجهها، على ما تبقى من تنظيمات موالية له، ومنها تنظيم القاعدة في اليمن، وتنظيم القاعدة في المغرب العربي، وتنظيم شباب الصومال في الصومال، وتنظيم جبهة النصرة، وبعض التنظيمات الأخرى التي لم تبايع بعد أبو بكر الغدادي. وهو الآن لم يعد يكتفي بالمحافظة على ولائها للتنظيم، بل شرع يحقن شرايينها بدماء الحياة، فعادت هذه التنظيمات، وبعد صمت طويل، إلى العمل والنشاط، مذكرة بأنّ تنظيم القاعدة الأم لم يزل حياً وقائماً ومتطلعاً إلى مزيد من تطوير نفسه... ليس في مواجهة الأميركيين فحسب، بل في مواجهة الدولة الإسلامية ـ «داعش» أيضاً، والتي باتت هي الأخرى عدوه اللدود الآخر.

ويعزّز هذا الاحتمال، تكاثر العمليات التي ينفذها شباب الصومال في الصومال، كما يعزّزها توسع «جبهة النصرة السورية المنتمية للقاعدة، في مدى سيطرتها منذ عدة شهور، على أراض سورية شملت السيطرة على محافظة كاملة هي محافظة أدلب. أضف إلى ذلك، اشتداد ساعد تنظيم القاعدة في اليمن، خصوصاً في جنوبه، إذ بات يسيطر على بعض المحافظات فيه، كما أخذ يشكل قلقاً متنامياً، يوماً بعد آخر، في مدينة عدن ذاتها ـ عاصمة الجنوب، بل العاصمة الموقتة للرئيس عبد ربه منصور هادي. ونتيجة لهذا القلق، بل الصداع الكبير، اضطر الرئيس هادي إلى البقاء في الرياض وعدم العودة إلى الإقامة في عاصمته الموقتة عدن، بل واضطر أيضاً طيران التحالف في عاصفة الحزم، ألا يكتفي بقصف مواقع الحوثيين كما اعتاد طوال العام الماضي من الحرب، إذ بات الآن مضطراً لقصف مواقع القاعدة في عدن والجنوب اليمني بين فترة وأخرى.

لكنّ التطور الأهم كان في أفريقيا، حيث ظهر التنافس الواضح بين القاعدة والدولة الإسلامية. ففي الوقت الذي كانت فيه «بوكو حرام» الموالية للدولة الإسلامية تصول وحدها وتجول في نيجيريا ومالي ودول أفريقية أخرى، ظهر فجأة منافس لها تمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب ويقوده كما قيل، مختار بلمختار، الذي نفذ عمليتين كبيرتين خلال شهرين من الزمان. وكانت الأولى في بوركينا فاسو التي نفذت قبل شهرين، والثانية نفذت قبل أيام قليلة في ساحل العاج. وفي كلتي العمليتين، تمّ قتل العديد من المدنيين وبعض السياح الأجانب. وها هي عملية كبرى قد جرت في مابغدوري في شمال نيجيريا، حيث جرى تفجير انتحاري في وسط مجموعة من المسلين، وحصد التفجير حسب الأنباء الأولية، عشرين قتيلاً. ولم يُعرف بعد من نفذ هذا الهجوم الجديد: هل هم بوكو حرام أم تنظيم القاعدة في المغرب.

فالصراع بين التنظيمين قد بدأ يتجلى بوضوح على الأراضي الأفريقية، في وقت تسعى فيه الدولة الإسلامية إلى تعزيز موقفها في ليبيا، فتوسّع المساحات الليبية الواقعة تحت سيطرتها، وتركيزها على ليبيا لم يأت من باب التنافس مع تنظيم القاعدة فحسب، بل نتيجة خسارتها لأراض في العراق، وبعض المناطق أيضا في الشمال السوري الكردي، ومنها مدينة الشدادي التي توجد فيها آبار نفط كانت تغذي خزينة الدولة الإسلامية بالمال. وقدرت مساحة المناطق التي فقدت السيطرة عليها بعشرين في المئة من مساحة الأراضي التي كانت تسيطر عليها. وأكثر المناطق مساحة التي فقدت السيطرة عليها، كانت في العراق حيث خسرت الجزء الأكبر من محافظتي صلاح الدين والأنبار. وفي لقاء مع قناة «بي بي سي – عربي» اعترف مقاتل من الدولة الإسلامية تمّ أسره في الشدادي، بأنّ غارات الطائرات الروسية والأميركية عليهم، قد أثرت على قدراتهم بنسبة سبعين في المئة.

ويأتي هذا التطور في وقت تبعه تطور آخر بدا مفاجئاً على صعيد مقاتلة الحركات الإرهابية بشكل عام، سواء انتمت للقاعدة أو للدولة الإسلامية. وتمثل ذلك بالقرار الذي أعلن فجأة، (من دون أن يكون قد اتخذ فجأة، بل تقرر بعد مشاورات مع الرئيس بشار الأسد، بل ومع الولايات المتحدة كما أرجح، والتي حاولت أن تبدو متفاجئة به)... بسحب معظم القوات الروسية من سورية مع الاحتفاظ بقاعدتي طرطوس وحميمين. فالقوات الروسية كانت تغير على «جبهة النصرة» التابعة للقاعدة، بل وعلى «أحرار الشام» أيضاً المرجح وجود صلات غامضة ما بينها وبين تنظيم القاعدة، إضافة إلى إغاراتها على مواقع الدولة الإسلامية في تدمر.

لكنّ قرار الانسحاب الجزئي على أرض الحقيقة والواقع، لم يكن قط مفاجئاً في اتخاذه، بل جاءت المفاجأة في توقيت إعلانه ليتناسب مع الشروع بمؤتمر جنيف ثلاثة، كدفعة لتعزيز ضرورة وصول المتفاوضين إلى اتفاق ما يبدأ بإعلان الإبقاء على وقف إطلاق النار، ويحول دون قيام المعارضة السلحة بمطالبة الولايات المتحدة بتزويدها بمزيد من الأسلحة، وخصوصاً النوعية منها كأسلحة مضادة للطائرات، الروسية طبعاً. فهذا الإعلان قد قطع الطريق عليهم، لتضاؤل خطر الطائرات الروسية عليهم نتيجة انسحاب الجزء الأكبر منها من سورية، كما أنه زود الولايات المتحدة بالمبرّر القوي لرفض الاستجابة لطلبات كهذه. أما الانسحاب الروسي، فلن يؤثر أبداً على مواصلة الطائرات الروسية قصفها لجبهة النصرة (المنتمية للقاعدة) في إدلب، وتنظيم الدولة الإسلامية في تدمر، في وقت تواصل فيه أيضاً الولايات المتحدة في قصف الدولة الإسلامية في الأنبار، مع مواصلة قصفها وقتالها في أفغانستان ضدّ القاعدة وطالبان في آن واحد.

ومع ذلك، فإنّ هذه التطورات التي لا تعمل لمصلحة الدولة الإسلامية في سورية والعراق، أو لمصلحة القاعدة في سورية (جبهة النصرة) أو القاعدة في اليمن، لن تؤدي إلا إلى زيادة التركيز من قبل هذين التنظيمين، على وجوب التوسع في أفريقيا، خصوصاً في ليبيا ونيجيريا ومالي وساحل العاج، وفي غيرها من الدول الأفريقية التي باتت مستهدفة لتنافس الفريقين... أي القاعدة والدولة الإسلامية.

* عضو مستشار في المركز الأوروبي العربي لمكافحة الإرهاب. برلين
عضو في مركز الحوار العربي الأميركي. واشنطن